المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/10/2014

إنطلاق أشغال المنتدى الجهوي حول: الحقيقة، التاريخ والذاكرة بالحسيمة

https://www.youtube.com/watch?v=aOCzWNomjEw

الصباح
يومية مغربية شاملة

منع وثائقي عن الريف بالحسيمة والناظور

المركز السينمائي المغربي طلب نسخة بالعربية واللجنة لم تجتمع بعد

45 14/12

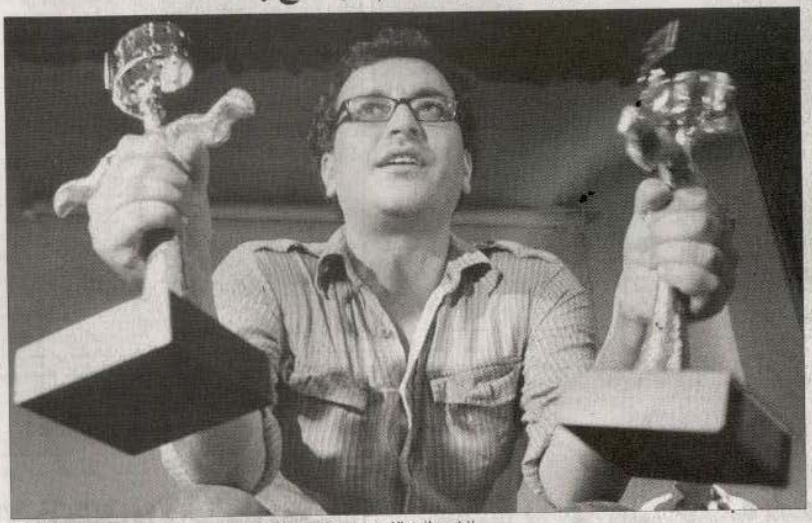

المخرج طارق الإدريسي في تتويج سابق (أرشيف)

ألغي العرض الأول للفيلم الوثائقي "ريف 58 و59 لنكسر حاجز الصمت" لمخرجه طارق الإدريسي بالحسيمة والناظور، وذلك على هامش المنتدى الجهوي المنظم من قبل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تحت شعار "الحقيقة، التاريخ، الذاكرة" يومي الجمعة والسبت الماضيين.

وقال طارق الإدريسي، مخرج الفيلم الوثائقي في تصريح لـ"الصباح" عن أسباب إلغاء عرضه إنه لم يتوصل من المركز السينمائي المغربي بترخيص رغم أنه تقدم بطلب منذ عدة أيام بشأن الموضوع.

وأوضح طارق الإدريسي أنه إذا لم يحصل على الترخيص من المركز السينمائي خلال اليومين، فإن الشريط الوثائقي سيتم إلغاء عرضه كذلك بطنجة غدا (الأربعاء) والرباط بعد غد (الخميس)، مضيفا أن الشريط الوثائقي يسلط الضوء على سنتي 1958 و1959 في منطقة الريف، وذلك من خلال مجموعة من الشهادات لأشخاص عاشوا خلال تلك الحقبة.

وأضاف مخرج الفيلم أنه أنجز الشريط الوثائقي بدعم من الاتحاد الأوربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وسفارة هولندا بالمغرب ومجلس الجالية المغربية بالخارج.

وأكد طارق الإدريسي أن الشريط الوثائقي سيعرض خارج المغرب في إطار جولة تشمل عدة محطات بأوربا خلال نونبر المقبل وهي إسبانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا. ويعتبر "ريف 58 و59 لنكسر حاجز الصمت" ثاني شريط وثائقي يشتغل عليه المخرج طارق الإدريسي، وذلك بعد شريطه الأول "أرهاج" أو "السم"، الذي تطرق فيه إلى حرب الغازات السامة بالريف.

وكان طارق الإدريسي فاز عن شريطه الوثائقي الأول بعدة جوائز وهي الجائزة الكبرى للجنة التحكيم وجائزة الجمهور والصحافة خلال فعاليات الدورة الأولى لمهرجان الذاكرة بالناظور وكذلك جائزة أحسن إخراج خلال مهرجان الدار البيضاء للفيلم القصير والشريط الوثائقي.

ومن جانبه، قال مصدر مسؤول بالمركز السينمائي المغربي في اتصال هاتفي مع "الصباح" بخصوص الموضوع إنه "لا يوجد إلى حد الآن منع ولا موافقة"، مؤكدا أن اللجنة لم تشاهد بعد الشريط الوثائقي لمخرجه طارق الإدريسي.

وعن سبب عدم تسليم ترخيص لعرض الشريط الوثائقي قال المصدر ذاته إن مخرجه سلم المركز السينمائي نسخة ناطقة بالإسبانية و"تريفيت"، وطلبت منه نسخة بالعربية حتى يتسنى لأعضاء لجنة تسليم الترخيص فهم مضمون العمل.

وأسترسل المصدر ذاته قائلا إن طارق الإدريسي لم يقدم نسخة بالعربية من الشريط الوثائقي إلا يوم الخميس الماضي، مضيفا أن اللجنة لم تكن مجتمعة لتقرر بشأن العمل ونافيا أن يكون المركز السينمائي اتخذ أي قرار لمنع عرض الشريط الوثائقي.

ويعتبر "ريف 58 و59 لنكسر حاجز الصمت" ثاني شريط وثائقي يشتغل عليه المخرج طارق الإدريسي، وذلك بعد شريطه الأول "أرهاج" أو "السم"، الذي تطرق فيه إلى حرب الغازات السامة بالريف.

وكان طارق الإدريسي فاز عن شريطه الوثائقي الأول بعدة جوائز وهي الجائزة الكبرى للجنة التحكيم وجائزة الجمهور والصحافة خلال فعاليات الدورة الأولى لمهرجان الذاكرة بالناظور وكذلك جائزة أحسن إخراج خلال مهرجان الدار البيضاء للفيلم القصير والشريط الوثائقي.

ويشار إلى أن "أرهاج" فيلم وثائقي تناول حرب الغازات السامة خلال الحقبة الاستعمارية واستحضر مجموعة من الوثائق التي تبرز انعكاسات الحرب الكيماوية على المنطقة، كما تتخلله شهادات لمجموعة من الخبراء والناشطين الحقوقيين والجمعويين.

وكان الشريط الوثائقي عرض بمهرجان الأفلام السينمائية الذي احتضنه المتحف الوطني للثقافات بالعاصمة المكسيكية الذي نظم بين 15 و23 غشت الماضي تحت شعار «الذاكرة، التاريخ والسينما المغربية».

أمينة كندي

أشغال المنتدى الجهوي حول "الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان" المنعقد بالحسيمة

شكل موضوع "الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان" محور الدورة الأولى للمنتدى الجهوي الذي نظم من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناضور على امتداد يومين (17و18) من الشهر الجاري بدار الثقافة بالحسيمة.

أشغال هذا المنتدى تم تأطيرها من قبل مجموعة من الأساتذة والمهتمين بالموضوع المطروح للنقاش وذلك من خلال استعراض وتقييم تجربة العدالة الإنتقالية على صعيد الكشف عن الحقيقة وتدبير كتابة التاريخ وحفظ الذاكرة، وقبل انطلاق أشغال هذا المنتدى تقدمت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناضور الأستاذة سعاد الإدريسي بكلمة رحبت فيها بالحضور الكريم والأساتذة الذين سيشرفون على تأطير أشغال هذا المنتدى،لتنتقل بعد ذلك للحديث عن السياق الذي يأتي فيه تنظيم هذا المنتدى،حيث أشارت أنه يأتي في إطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر نونبر المقبل،كما أن المنتدى يروم إلى فتح أوراش للتداول حول أهم الأسئلة التي رافقت التجربة المغربية للعدالة الإنتقالية في ترابطها بمسار البناء الديمقراطي،وذلك عبر تقييم هذه التجربة ومساءلة منجزها في مجالات كشف الحقيقة وكتابة التاريخ وحفظ الذاكرة.

هذا وقالت رئيسة اللجنة في معرض حديثها عن التجربة المغربية للعدالة الإنتقالية،أن هذه الأخيرة أولت عناية خاصة لقضية الكشف عن الحقيقة ،كما عملت على وضع آليات ساهمت في استعادة جزء كبير من تاريخ الذاكرة الجماعية،إذ منذ نشر التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة قام المغرب بالإنخراط في ديناميات عديدة لإعادة كتابة التاريخ الراهن وحفظ الذاكرة وتثمين الأرشيف خاصة المتعلق بالفترة الممتدة ما بين 1956 و 1999،وكذا دعم تدريس تاريخ الزمن،والشروع في إحداث متاحف وطنية وجهوية،منها متحف الريف.

أشغال الجلسة العامة الأولى الصباحية كانت حول :"الحقيقة والحق في معرفة ماضي انتهاكات حقوق الانسان"،ساهم في تأطيرها الأستاذ إسماعيل الجباري الكرفطي بمداخلة في موضوع"الحقيقة والمصالحة والإفلات من العقاب" الذي تحدث عن التجربة المغربية للعدالة الإنتقالية ،حيث أشار أن هيئة الإنصاف والمصالحة قدمت مجموعة من الخطوات إلى الأمام لكنها تركت ملفات عالقة،وقدمت الحقيقة بشكل مجزء مما أثر على الديمقراطية في المغرب وفتح الباب للإفلات من العقاب.

المداخلة الثانية للأستاذ أحمد الزيني كانت تحت عنوان :"العدالة الإنتقالية من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة" تحت عبرها مسار هيئة الإنصاف والمصالحة وقام بتقييمها باستناده إلى أربعة مداخل والتي تتمثل في مدخل الحقيقة،مدخل العدالة،مدخل جبر الأضرار من خلال تقديمه لمجموعة من الأرقام تتعلق بالتعويضات التي حصل عليها مجموعة من الضحايا و بما تم تنفيذه من إصلاحات مؤسساتية والتي وردت كتوصيات في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة،.

الأستاذ مصطفى وعزيز وفي مداخلة تحت عنوان "مفهوم جبر الضرر الفردي في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"قام باستعراض مسار العدالة الانتقالية انطلاقا من بداية التسعينات مع تأسيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وإطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين مرورا عبر الدور الذي لعبته هيئة التحكيم المستقلة أواخر التسعينات في تعويض مجموعة من ضحايا الإختفاء القسري وصولا إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وجبر الضرر الفردي من تعويضات وتسوية إدارية الذي استفاد منه ضحايا الإنتهاكات الجسيمة،أما المداخلة الأخيرة للأستاذ عبد الواحد الأثير فاستعرض صاحبها مجموعة من خصائص تجربة العدالة الإنتقالية بالمغرب ومجموعة من الدروس التي استخلصت من هذه التجربة.

الجلسة العامة المسائية تطرقت لموضوع "التاريخ وحفظ الذاكرة في ضوء حقوق الإنسان"،وتضمنت مداخلتين:الأولى كانت تحت عنوان"التاريخ والذاكرة" للأستاذ محمد حبيدة،حاول من خلالها شرح مفاهيم الذاكرة والتاريخ انطلاقا من مجموعة من المصادر خاصة الفرنسية منها ومتأسفا عن أن رصيد المغاربة بخصوص التأليف بهذه المفاهيم يظل قليلا جدا،بعد ذلك قام باستعراض بعض خصائص الذاكرة المغربية،أما المداخلة الثانية فتحدث عبرها الأستاذ عبد الحق عندليب عن الحق في الحقيقة وحفظ الذاكرة باعتبارهما من مرتكزات العدالة الإنتقالية،ومستعرضا لمجموعة من المبادرات التي قام بها المركز المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف،في مجال الكشف عن الحقيقة وحفظ ذاكرة الضحايا،ومتحدثا أيضا عن المناظرة الوطنية الأولى حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

http://www.rifnow.com/rapports/7644.html

اليوم الأول من أشغال "الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان"تضمن أيضا تقديم كتاب "حتى لا ننسى ذاكرتنا" الذي يدخل في نطاق حفظ الذاكرة بالريف بحكم تضمينه لمجموعة من الشهادات لبعض ضحايا أحداث الريف 58-59 وأحداث 84،وقد تكلف الأستاذ أحمد البلعيشي بتقديم قراءة في هذا الكتاب .

اليوم الثاني من هذه الدورة وفي الفترة الصباحية عرفت استعراض وتقديم تجارب بعض الجمعيات العاملة بالريف والدور الذي لعبته في حفظ الذاكرة،من خلال جمع العديد من شهادات ضحايا الإنتهاكات وتوثيقها،هذا بالإضافة إلى استعراض مجموعة من المواقع التاريخية المتواجدة بالريف والتعريف بها للحاضرين،مع الإشارة إلى بعض الإكراهات التي صدفت تجربتهم هذه.

بعد ذلك وفي إطار أشغال الجلسة العامة المسائية تم تنظيم ورشتين بخصوص الموضوع المطروح للنقاش،الأولى تمحورت حول "الذاكرة والتاريخ"،في حين كانت الورشة الثانية حول موضوع" الحقيقة في ضوء نظرية تجربة العدالة الإنتقالية"،الورشتين كانتا بهدف إشراك مختلف الحاضرين في تقديم مجموعة من التوصيات التي من المتوقع أن يتم طرحها في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر نونبر المقبل.

هذا وقد ختمت أشغال الدورة الأولى للمنتدى الجهوي حول" الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان" بتقديم ميثاق الحسيمة حول الحقيقة التاريخ والذاكرة،ليتم بعد ذلك تنظيم زيارة لمشروع متحف الريف المتواجد بساحة الباشوية سابقا بالحسيمة.

انطلاق أشغال المنتدى الجهوي الأول لحقوق الإنسان بالحسيمة

تحت شعار الحقيقة، التاريخ و الذاكرة على ضوء حقوق الإنسان، انطلقت بدار الشباب بالحسيمة أشغال المنتدى الجهوي المنظم من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور يومي17 و 18 أكتوبر الجاري بمشاركة النسيج الحقوقي والجمعوي وفعاليات مدنية وإعلامية وباحثين ومتخصصين في تاريخ منطقة الريف وخبراء في القانون والذي يأتي قبل أسابيع من انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش خلال الفترة الممتدة من 27 و 30 نونبر القادم.

هذا وقد أكد كل من محمد حموشي عضو اللجنة وسعاد الإدريسي رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور أن هذا الموعد يشكل محطة أساسية في مسلسل البرامج المسطرة وينسجم مع الاستراتيجية التي يتبناها المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة تضطلع بمهام الرقي بثقافة حقوق الإنسان و تنزيل مجمل التوصيات المنبثقة عنها حيث أشار محمد حموشي إلى الفعالية التي ميزت عمل اللجنة الجهوية و بتعاون مع جل المتدخلين في الشأن الحقوقي بمنطقة الريف في إطار منهجية تعتمد القرب و التفاعل مع الملفات المطروحة و كذا سعيها من أجل حفظ الذاكرة الجماعية و الفردية انطلاقا من توصيات و مقررات هيئة الإنصاف و المصالحة و انسجاما مع مضامين و توجيهات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أولى عناية و اهتمام كبيرين بالملفات المطروحة على مستوى منطقة الريف التي تعد مجالا خصبا لانتهاكات الماضي بمآسيه و آلامه، وهو ما أكدت عليه الأستاذة سعاد الإدريسي رئيسة اللجنة في ملخص التقرير الذي استعرضت من خلاله أهم الحصيلة و المنهجية المعتمدة في معالجة مجموعة من القضايا في مقدمتها توثيق الذاكرة و البحث عن سبل التجاوب مع الانتظارات و التطلعات الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية و الكشف عن كل الانتهاكات التي شهدتها منطقة الريف إبان مراحل متفرقة تطلبت اعتماد منهجية القرب والتفاعل مع الملفات المطروحة و كذا سعيها من أجل حفظ الذاكرة الجماعية و الفردية وهو ما أكدت عليه الأستاذة سعاد الإدريسي رئيسة اللجنة في ملخص التقرير الذي استعرضت من خلاله أهم الحصيلة و منهجية العمل لتوثيق الذاكرة و البحث عن سبل التجاوب مع سقف المطالب الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية و الكشف عن كل الانتهاكات التي شهدتها منطقة الريف إبان مراحل متفرقة تتطلب مزيدا من الجرأة و التقصي بعيدا عن روح الانتقام و برؤية استشرافية للمستقبل تتأسس على المصالحة بضمانات عدم تكرار مآسي لا تزال عالقة في ذهن العديد من الضحايا و عائلاتهم.

واعتبرت الرئيسة أن اللجنة منذ إنشاءها اعتمدت مقاربة تشاركية منفتحة على محيطها مكنت من طرح و بسط مجمل الأسئلة المرتبطة بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية مقارنة مع تجارب مماثلة عبر العالم رغم اختلاف تجلياتها و مسبباتها فإنها تتقاسم نفس السياقات و المسارات و تكاد تتقاطع في كثير من المظاهر أولها الحاجة الملحة إلى الكشف عن ماضي الانتهاكات و التشبث بمطلب توثيق الذاكرة الجماعية و الفردية ورد الاعتبار إلى الضحايا مع تأمل المستقبل خارج حسابات الانتقام و الغوغائية.

اليوم الأول من المنتدى تميز بتنظيم جلستين عامتين الأولى في الحقيقة و الحق في معرفة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان أطرها ثلة من الأساتذة و المتخصصين في الشأن الحقوقي و القانوني ناقشوا برؤية تحليلية و نقدية جوانب من الموضوع حيث تناول الأستاذ إسماعيل الجباري الكرفطي محور الحقيقة و المصالحة و الإفلات من العقاب ثم مداخلة للأستاذ عبد الواحد الأثير في عنوان الدروس المستفادة من تجربة العدالة الانتقالية، خصائص و تحديات ومشاركة للأستاذ أحمد الزينبي في موضوع العدالة الانتقالية من خلال تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة و عرض آخر للأستاذ مصطفى وعزيز سلط فيه الضوء على مفهوم جبر الضرر الفردي في تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة.

الجلسة العامة هذه التي قدمها الأستاذ عبد السلام مختاري و ختم خلاصاتها الأستاذ محمد لمرابطي مقررا أكدت بالدرس و التشخيص على أهمية التجربة المغربية الفتية في مجال التفاعل مع قضايا حقوق الإنسان و بداية انتشار وعي حقوقي تفاعلت مع الدولة بشكل مؤسساتي توج بإنشاء هيئة الإنصاف و المصالحة التي عكست مسلسل نضالات و تراكمات النسيج الجمعوي و الحقوقي و السياسي ببلادنا ما اعتبر في حينه قيمة مضافة و طفرة نوعية في معالجة ملفات الانتهاكات الجسيمة.

الجلسة العامة الثانية في موضوع التاريخ و حفظ الذاكرة في ضوء حقوق الإنسان التي ترأس أشغالها الأستاذ عمر لمعلم و الأستاذ مصطفى الغديري مقررا توزعت عبر مداخلة لكل من الأستاذ محمد حبيدة في موضوع التاريخ و الذاكرة و أخرى حول الحق في الحقيقة وحفظ الذاكرة من مرتكزات العدالة للأستاذ عبد الحق عندليب، المداخلتين تناولتا مفهومي الذاكرة و التاريخ باعتبارهما حلقتين تكمل الواحدة الأخرى و تتقاطعان في مساحات مشتركة في مقدمتها الموروث الشفهي و الذهني الذي يتيح ممرات و مسارات البحث التاريخي و إمكانية الكشف عن تفاصيل الماضي و ترتيب وقائعه و توثيقه و مساءلة الفاعلين في أحداثه المأساوية وهي مجالات تتطلب تظافر جهود الجميع بمختلف مستوياتهم الشفاهية و المعرفية و العلمية بهدف الوقوف عند الحقيقة ولو كانت نسبية.

http://www.nadorcity.com/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9_a25656.html

واعتبر المحاضران طريق الوصول إلى هذا المبتغى ليس بالهين و تكاد تعترضه كثير من الصعاب و الأشواك و إكراهات عدة تزيد من تعقيد عملية النبش في الذاكرة و تدوين التاريخ منها ما يرتبط بشح المعطيات و الوثائق و تضارب الروايات و نقص الموارد البشرية العلمية المؤهلى للقيام بهذه المسؤوليات ثم الكلفة الزمنية و المادية الغير مضمونة النتائج و صعوبة التجميع و الترتيب عدم قابلية الجهات المالكة للأرشيف الرسمي للتعامل مع فترات زمنية محددة تميزت بالطابوهات السياسية أو ما يسمى بالزمن الثائر الذي يفتقد إلى الوثائق ويعج بعلامات الاستفهام والتأويلات الموجهة أوالمتعصبة لإيديولوجيات محددة مع تفضيل النخبة الفكرية مهتمة بالتاريخ والتوجه نحو دراسة ما يسمى بالتاريخ البارد أو الجامد.

وفي التحول و الانفلاج السياسي ببلادنا و الحركية التي عاشها المجتمع المدني و الإعلامي و الحقوقي مقابل وجود رغبة رسمية للدولة من أجل التفاعل مع مجمل المبادرات الناشئة أضحى الاهتمام بموضوع ماضي الأمس القريب يثير الفضول و يشجع على الغوص بين ثناياه وسط تنامي الطلب على مواضيع حفظ الذاكرة و انفتاح المجتمع على محيطه وقدرته على البوح و التعبير عن انتهاكات ظلت طيلة عقود مضت عنوانا يعكس الخوف و الترهيب و يكرس الصمت،و بالتالي فآفاق الاشتغال من أجل حفظ الذاكرة و بسط تفاصيلها أصبح ممكنا مع العمل على أجرأة تدابير ملموسة في سياق التوثيق و المساءلة و الكشف عن الانتهاكات و حفظ الذاكرة الجماعية و الفردية بما يقوي المناعة ضد نزعة الإنكار و يمكن الإنسان من حقه في تلمس الحقيقة وفق مرجعيات كونية تحترم القانون الدولي و تتوافق مع مقرراته و مبادئه الإنسانية الضامنة لتنزيل سليم للعدالة الانتقالية ببلادنا و تمنع من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عبر مراحل أرخت بظلالها على ماضي أليم و قاتم

وفي ختام اليوم الأول وضمن منشورات ومضة قدم الأستاذ أحمد البلعيشي المناضل و الفاعل الجمعوي و المعتقل السابقوأحد شهود عيان مرحلة من مراحل التجاوزات و الانتهاكات الجسيمة قراءة لكتاب " حتى لا ننسى ذاكرتنا " عبارة عن باكورة عمل جمعية جسور للتنمية بالريف تضمن شهادات حية لضحايا سنوات الرصاص إبان ما عرف بأحداث 1958 و 1984 كما تطرق بالسرد لمظاهر عنف و استعمال مفرط للقوة العسكرية عبر مجموعة من مناطق الريف حيث توزعت الشهادات بين نساء و شيوخ جلهم فارقوا الحياة فيما يصارع الباقون تبعات أمراض تنقض بين الفينة و الأخرى على واحد تلو الآخر كلهم عاشوا محطات من ماضي الانتهاكات الأليمة و طال صمتهم حتى بزغ شعاع الأمل لطي صفحات الماضي و تأمل المستقبل. كما يتضمن برنامج المنتدى العديد من الفقرات منها استعراض تجارب جمعوية في توثيق الذاكرة و كذا ورشات وعلى الهامش سيكون للمشاركين موعد مع " RIF 58-59, Briser Le silenceموضوعاتية و خلاصات و توصيات بالإضافة إلى تقديم العرض الأول لفيلم " زيارة ميدانية لمشروع متحف الريف الذي أعطيت انطلاقة أشغال ترميمه و تأهيله لاحتضان هذه المعلمة.

منتدى الريف حول الحقيقة التاريخ و الذاكرة في ضوء حقوق الإنسان

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة** – الناظور، منتدى جهوي حول: الحقيقة، التاريخ و الذاكرة على ضوء حقوق الإنسان، وذلك يومي 16 و 17 أكتوبر 2014 بفضاء دار الثقافة بالحسيمة، وذلك في إطار التحضير لانعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان،

افتتح المنتدى أشغاله بكلمة السيد محمد الحموشي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، حيث أوضح ان تنظيم اختيار موضوع الحقيقة و الذاكرة يأتي انطلاقا من قناعة المنظمين بأن مرور قرابة عقد من الزمن على تقديم تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة يشكل مناسبة لفتح أوراش التفكير حول أهم الأسئلة التي رافقت التجربة المغربية للعدالة الانتقالية في ترابطها بمسار البناء الديمقراطي، وذلك من أجل الوقوف عند حصيلة هذه التجربة ومساءلة منجزها، بما يستجيب لحاجة مجتمعية في توفير الآليات و الضمانات الضرورية للحيلولة دون تكرار انتهاكات الماضي، و من أجل ترسيخ دولة الحق و القانون و الديمقراطية.

بدورها السيدة سعاد الإدريسي رئيسة اللجنة الجهوية شكرت في مداخلتها الافتتاحية جميع المشاركين من الخبراء و المختصين والأكاديميين والفاعلين ذوي الصلة من مؤسساتيين وجمعويين ومنتخبين، وتمنت أن يكون المنتدى فرصة لتبادل الخبرات والتجارب والوقوف على الممارسات الفضلى في مجال الحقيقة، التاريخ و حفظ الذاكرة .

أشغال الجلسة العامة الأولى الصباحية كانت حول :"الحقيقة والحق في معرفة ماضي انتهاكات حقوق الانسان"،ساهم في تأطيرها الأستاذ إسماعيل الجباري الكرفطي بمداخلة في موضوع"الحقيقة والمصالحة والإفلات من العقاب" و المداخلة الثانية للأستاذ أحمد الزيني و كانت تحت عنوان :"العدالة الإنتقالية من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"، و الأستاذ مصطفى وعزيز في مداخلة "مفهوم جبر الضرر الفردي في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة" أما المداخلة الأخيرة للأستاذ عبد الواحد الأثير فاستعرض صاحبها مجموعة من خصائص تجربة العدالة الإنتقالية بالمغرب ومجموعة من الدروس التي استخلصت من هذه التجربة.

الجلسة العامة المسائية تطرقت لموضوع "التاريخ وحفظ الذاكرة في ضوء حقوق الإنسان"،وتضمنت مداخلتين: الأولى كانت حول "التاريخ والذاكرة" للأستاذ محمد حبيدة، أما المداخلة الثانية فتحدث عبرها الأستاذ عبد الحق عندليب عن الحق في الحقيقة وحفظ الذاكرة باعتبارهما من مرتكزات العدالة الإنتقالية.

اليوم الأول من أشغال "الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان"تضمن أيضا تقديم كتاب "حتى لا ننسى ذاكرتنا" وقد تكلف الأستاذ أحمد البلعيشي بتقديم قراءة في هذا الكتاب

اليوم الثاني من هذا المنتدى وفي الفترة الصباحية تم استعراض وتقديم تجارب بعض الجمعيات العاملة بالريف والدور الذي لعبته في حفظ الذاكرة، بعد ذلك تم تنظيم ورشتين بخصوص الموضوع المطروح للنقاش،الأولى تمحورت حول "توثيق الذاكرة والتاريخ"،في حين كانت الورشة الثانية حول موضوع" الحقيقة في ضوء نظرية تجربة العدالة الإنتقالية"،

هذا وقد ختمت أشغال الدورة الأولى للمنتدى الجهوي حول" الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان" بتقديم ميثاق الحسيمة حول الحقيقة التاريخ والذاكرة، ليتم بعد ذلك تنظيم زيارة لمشروع متحف الريف المتواجد بساحة الباشوية سابقا بالحسيمة.

المنتدى الجهوي الموضوعاتي الأول حول " الحقيقة التاريخ و الذاكرة في ضوء حقوق الانسان" بالحسيمة

بزيارة متحف الريف بالحسيمة ، تم اختتام فعاليات النسخة الأولى للمنتدى الجهوي الموضوعاتي حول " الحقيقة التاريخ و الذاكرة في ضوء حقوق الانسان" ، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالحسيمة – الناظور يومي 17 و 18 أكتوبر 2014 بمدينة الحسيمة وذلك في إطار التعبئة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع عقده بمراكش في نونبر 2014 .

ويأتي هذا المنتدى تتويجا للقاءات محلية نظمت بكل من أقاليم الحسيمة، الدريوش، الناظور حيث شارك في أشغالها أزيد من 200 مشارك و مشاركة، وقد حضر المنتدى الجهوي ممثلي الجمعيات الحقوقية و التنموية و العاملة عن قرب، و المنتخبين و الفاعلين الإجتماعيين.

وقد تداول المشاركون و المشاركات في هذا المنتدى مختلف الإشكاليات التي تهم الحقيقة، التاريخ و حفظ الذاكرة الجماعية، و مختلف قضايا العدالة الانتقالية ودورها في تعزيز العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان و دور الحقيقة كقيمة عمومية في الحفاظ على الذاكرة وإعادة الاعتبار للضحايا و المجتمع. وفق برنامج متنوع استهل بكلمة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان الحسيمة الناضور السيدة سعاد الأدريسي تلتها كلمة منسق اللجنة التحضيرية للمنتدى الجهوي ، السيد : محمد الحموشي فالجلسة العامة الأولى ذات المحور:

الحقيقة والحق في معرفة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان ، ترأسها السيد عبدالسلام أمختاري ، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان الحسيمة الناضور، تضمنت اربع مداخلات :

مداخلة الاستاذ اسماعيل الجباري الكرفطي: الحقيقة والمصالحة والإفلات من العقاب.
مداخلة الاستاذ احمد الزينبي: العدالة الانتقالية من خلال تجربة هيئة الانصاف والمصالحة،
مداخلة الاستاذ مصطفى وعزيز: مفهوم جبر الضرر الفردي في تجربة هيئة الانصاف والمصالحة،
مداخلة الاستاذ عبد الواحد الاثير: الدروس المستفادة من تجربة العدالة الانتقالية:خصائص وتحديات،

الجلسة الثانية تمحورت حول موضوع : التاريخ و حفظ الذاكرة في ضوء حقوق الإنسان ، وتضمنت مداخلتين :
مداخلة الاستاذ عبد الحق عندليب: الذاكرة وحقوق الانسان،
مداخلة الاستاذ محمد الحبيدى : التاريخ والذاكرة،

الى جانب الجلستين العامتين شهد المنتدى تنظيم ورشتين في اليوم الموالي حول موضوعي : التاريخ والذاكرة ثم ورشة الحقيقة من تنشيط الأستاذين : محمد الخمليشي واسماعيل الجباري الكرفطي ، شهدت الورشتين مشاركة متميزة للفاعلين الجمعويين من الأقاليم الثلاثة التي يشملها الأختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الأنسان : الحسيمة الناضور والدريوش

كما تم تقديم تجارب فضلى في مجال حفظ الذاكرة وتدوين التاريخ وقراءة في كتاب "حتى لا ننسى ذاكرتنا " لجمعية جسور للتنمية بالريف .

المنتدى كان مناسبة للألتقاء والتقاسم ، صدر عنه اعلان الحسيمة حول الحقيقة، التاريخ و الذاكرة في ضوء حقوق الإنسان الذي دعا المشاركات والمشاركين الى التعبئة من أجل انجاح المنتدى العالمي لحقوق الأنسان بمراكش نوفمبر 2014 ، وتوصيات نذكر منها :

- تخليد اليوم الوطني للذاكرة
- اعطاء مدلول ملموس لمقاربة المصالحة مع الريف بكل حمولاته التاريخية وإرثه الحضاري ضمن عمق الأمة المغربية، عبر إعادة الاعتبار لانتفاضة الريف، و اعتبار أحداث الريف لعامي 58-59 تستحق، في إطار حفظ الذاكرة، اعتبارها حدثا وطنيا كبيرا.
- تشجيع و دعم وضع النصب التذكارية، وإطلاق أسماء الشهداء و الضحايا على الساحات و الشوارع و المؤسسات التربوية و المرافق العمومية، و تأسيس المتاحف و الفضاءات الثقافية و الرمزية و المعرفية، وتحويل مراكز الاختفاء القسري إلى مواقع لحفظ الذاكرة.
- التسريع في إعداد فضاء متحف الريف و تجهيزه وفتح أبوابه ليعكس أهم محطات تاريخ المنطقة و ذاكرتها و هويتها الثقافية
- استثمار مشاريع الذاكرة المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، و تجميع وإصدار المساهمات الثقافية والفكرية المبلورة من طرف النخب المدنية المشتغلة على التاريخ و الذاكرة الجماعية، اعتبارا لما تحمله من اجتهادات نيرة في مجال حفظ الذاكرة ودورها في بناء دولة الديمقراطية والمؤسسات والحق و القانون.

واختتم المنتدى باعلان رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان على تنظيم النسخة الثانية خلال السنة المقبلة بمدينة الناضور .

http://www.nador24.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A_a13677.html

بمشاركة ناظورية، منتدى جهوي بالحسيمة حول الذاكرة ،التاريخ و الحقيقة على ضوء حقوق الانسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في نسخته الاولى يومي 17 و18 اكتوبر 2014 بمدينة الحسيمة ،في إطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الانسان والذي ستحتضنه مدينة مراكش ايام 27 إلى 30 نونبر 2014 وتم فتح أوراش للتداول في الاسئلة التي رافقت التجربة المغربية للعدالة الانتقالية في ترابطها بمسار البنا الديموقراطي و الوقوف عند حصيلة هذه التجربة وما انجز في مجالات كشف الحقيقة وكتابة التاريخ وحفظ الذاكرة ،والتأسيس لمغرب الكرامة والمساواة والديموقراطية وسيادة القانون . ويهدف هذا اللقاء إلى تقييم وتقاسم منجزات التجربة المغربية للعدالة الانتقالية في مجال كشف الحقيقة وكتابة التاريخ وحفظ الذاكرة الجماعية والتركيز على الخصوص على إعداد حصيلة عامة حول تجارب المؤسسات و الجمعيات العاملة في مجالات الاهتمام بتدوين التاريخ وحفظ الذاكرة مع مناقشة إمكانية إحداث آلية تكميلية للتعاطي مع حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي كسبيل لتعزيز رصيد العمل المنجز بالنسبة لجهة الريف مما يسمح بالاقتراب من هذه المنجزات ودراستها وتحليلها في الواقع ،

ولتسليط الضوء على هذه الاهداف من خلال تناولها على جميع المستويات المحلي والوطني والدولي مع التأكيد على الطابع الاكاديمي والطابع الحقوقي والاجتماعي للمنتدى توزعت فعاليات المنتدى على الشكل التالي :

الندوة العلمية :

محور الحقيقة والحق في معرفة ماضي انتهاكات حقوق الانسان

§ الحقيقةوالمصالحة والافلات من العقاب : للاستاذ اسماعيل جباري الكرفطي.

§ الدروس المستفادة من تجربة العدالة الانتقالية :خصائص وتحديات /للاستاذ عبد الواحد الاثير .

§ العدالة الانتقالية من خلال تجربة هيئة الانصاف والمصالحة للاستاذ احمد الزينبي

§ مفهوم جبر الضرر الفردي في تجربة هيئة الانصاف والمصالحة :للاستاذ مصطفى وعزيز

§ الجلسة العامة الثانية : التاريخ وحفظ الذاكرة في ضوء حقوق الانسان

§ التاريخ والذاكرة :للاستاذ محمد حبيدة

§ الحق في الحقيقة وحفظ الذاكرة ومن مرتكزات العدالة الانتقالية: للاستاذ عبد الحق عندليب .

الورشات الموضوعاتية : تشمل متطلبات المحافظة على الذاكرة الجماعية ورهانات كتابة تاريخ جديدة لتاريخ المغرب الراهن والحق في الحقيقة.

الورشة الاولى : التاريخ والذاكرة

الورشة الثانية : الحقيقة في ضوء نظرية العدالة الانتقالية

وفي ختام المنتدى تمت صياغة التوصيات و إعلان الحسيمة مع التنصيص على تنظيم المنتدى الجهوي في نسخته الثانية بمدينة الناظور .

http://www.ariffino.net/2014/10/19/%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD/

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

هذا ما أعده المغرب للتوقيع على الدفتر الذهبي للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

ماذا أعد المغرب لاستقبال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان؟

584 - 84

أحمد لفضالي

وجاهة هذا السؤال تأتي، أولا، من الضغط الكبير الذي وقع على المكلفين بالتنظيم (المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان)، حيث لم تعد تفصلنا سوى أسابيع عن 27 نونبر 2014، وهو التاريخ الذي ستلبس فيه مراكش رداء حقوقيا لمدة أربعة أيام، علما أن اختيار المغرب لاستضافة هذا المنتدى في دورته الثانية تم قبل 10 أشهر فقط (دجنبر 2013 بالبرازيل)؛ وهي مدة تطرح تحديات للإعداد لتظاهرة من هذا الحجم.

ومع ذلك، فما إن أعلنت الوزيرة البرازيلية المكلفة بحقوق الإنسان، ماريا دو روساريو، عن اختيار المغرب لاستضافة هذا المنتدى العالمي، حتى اعتبره مراقبون اعترافا دوليا بسياسة الانفتاح الذي انتهجها المغاربة في علاقتهم بالمحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وخاصة مع مجلس حقوق الإنسان بجنيف، الأمر الذي جعل المغرب يرفع التحدي، حيث أكد الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني، الذي كان حاضرا بالبرازيل، أن تنظيم الملتقى الدولي في المغرب «يشكل تحديا كبيرا، ليس على المستوى التنظيمي فحسب، بل أيضا على مستوى تكريس البعد الجنوبي للمنتدى، وفي الوقت ذاته الانفتاح على فاعلين آخرين من بلدان إفريقية وآسيوية ومن أميركا اللاتينية».

هذا التحدي أدى إلى تشكيل لجنة علمية مكلفة بالإعداد، والتي عقدت أولى اجتماعاتها في شهر ماي، بحضور شخصيات حقوقية من مختلف بلدان العالم (البرازيل، الأرجنتين، تونس، فرنسا، بلجيكا والمغرب)، حيث انصب الاجتماع على التفكير في وضع المقترحات، سواء على مستوى التنظيم ومنهجية إدارة الأشغال، أو على مستوى الموضوعات المقترحة للمناقشة خلال المنتدى العالمي. علما أن أحمد حرزني سبق وتساءل: هل يمكن إنضاج أفكار حقوقية في عام واحد؟ وهو تساؤل مشروع ينهض أساسا على أن المدة الفاصلة بين منتدى النمسا (2003) ومنتدى البرازيل (2013) استغرقت 10 سنوات فكيف يمكن استدعاء أفكار أخرى أكثر طزاجة في مدة عام؟

لقد كان هدف اللجنة العلمية، تقول مصادرنا، هو تحديد المحاور التي ستناقش في الملتقى، وهل ستناقش في ورشات أم ندوات؟ وكان هناك اتجاهان سائدان. الأول يرى أنه يتوجب الانكباب على الإشكاليات الصاعدة (مثلا: المقاولات وحقوق الإنسان، المدينة وحقوق الإنسان، دور وسائل الاتصال...إلخ). والاتجاه الثاني، يرى أنه ينبغي الانكباب على الحقوق التي يظهر أنها مكتسبة، ولكن دولا وقعت عليها ولم تفعلها.

وفي النهاية، حسم أعضاء اللجنة الأمر بالدمج بين الاتجاهين، حيث تم تحديد أكثر من 30 منتدى موضوعاتي: (المدينة، حرية التعبير، الماء، المناصفة، الإعاقة، المقاولات، الأنترنت، البيئة، العدالة الانتقالية، الشباب، الصحة، التمييز، الإعدام...إلخ). وهنا، يلاحظ أن المقاربة الموضوعاتية المنفتحة والمتنوعة التي تم اختيارها هي على العكس تماما من المقاربة التي انتهجت في البرازيل، حيث طغت النزعة الإقليمية، حيث تستجيب المنتديات الموضوعاتية المقررة لشرطين اثنين: أن تطرح إشكالية عالمية، وأن تكون المشاركة فيها دولية.

ولم تكتف اللجنة العلمية بذلك، بل بادرت إلى إدماج آلية تنظيمية أخرى (المشاورات الوطنية)، وذلك بعقد ندوات وطنية، الأولى في يونيو بالدار البيضاء، وحضرها ما يقرب 100 جمعية فاعلة في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن الائتلافات من كل المناطق. وقد أسفرت هذه الندوة عن فرز مجموعتين، مجموعة اشتغلت على الموضوعات التي اختارتها اللجنة العلمية للمنتدى، والمجموعة الثانية اشتغلت على أشكال التعبئة، مما يعني أن المنهجية المتبعة تقوم أساسا على إشراك المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات الحقوقية، في عملية التحضير للمنتدى.

وحتى تتضح الصورة أكثر، اجتمعت اللجنة العلمية الدولية يوم السبت 20 شتنبر 2014 في لقاء ثان، حيث تم وضع الخطوط العريضة للشكل الذي سيكون عليه هذا المنتدى الهام، حيث جرى الاتفاق على تنظيم:

1 – منتديات موضوعاتية يصل عددها إلى 35 منتدى لمناقشة موضوعات تتصل كلها بحقوق الانسان، وعلى الخصوص حركية المجتمعات المدنية ووضعية التشريعات والقوانين الحقوقية عبر العالم، ودور الدول والحكومات في تدبير الملفات الحقوقية.

2 – توزيع فضاءات المنتدى لتشمل الأنشطة المدبرة ذاتيا، وذلك بتمكين الجمعيات والشبكات المدنية من مزاولة أنشطتها الذاتية، سواء أكانت عروضا أو ندوات أو ورشات أو لقاءات مفتوحة.

3 – إتاحة فضاءات للتكوين أمام الشبكات والمنظمات الدولية لنقل خبرتها في المجال الحقوقي وتمكين المهتمين من الآليات الضرورية للتلقي والتواصل الحقوقي.

4 – تمكين الجمعيات والمنظمات من إقامة أنشطتها الذاتية، سواء أكانت جموعا لهياكلها التنظيمية أو مؤتمرات أو جموعا عامة.

5 – استضافة وجوه عالمية في المجال الحقوقي، عبر تنظيم ندوات أو عروض أو لقاءات مفتوحة. حيث تم توجيه الدعوة لـ 50 شخصية لها حضور دولي قوي على مستوى حقوق الإنسان، من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون.

ومن المنتظر أن يعرف المنتدى 50 تظاهرة متنوعة، من بينها أكثر من 10 تظاهرات خاصة، حيث من المتوقع أن يشارك البرلمان بندوة دولية حول «أدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان والعلاقة مع المؤسسات الوطنية». وستكون الندوة محطة لإصدار «إعلان مراكش لتمكين اختصاصات وأدوار البرلمان في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها». كما ستستضيف الحكومة الاجتماع الدولي الثاني للبنك الدولي حول ميزانية النوع، بينما ستنظم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» معرضا خاصا بالاقتصاد الاجتماعي، كما سينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللقاء الوطني الأول لنوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة بمشاركة مئات التلاميذ من الإعداديات والثانويات. فيما ستنظم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لقاء حول «التقنين وحقوق الإنسان». أما الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة فتنظم لقاء دوليا حول «الرشوة وحقوق الإنسان»، إضافة إلى مجلس الجالية الذي سينظم لقاء للمجالس الوطنية للهجرة، ومؤسسة الوسيط التي ستنظم هي الأخرى لقاء دوليا حول «مؤسسات الوساطة»... إلخ.

وإذا كان كل شروط إنجاح هذا المنتدى العالمي، الذي من المتوقع أن يحضره 5 آلاف مشارك، متوفرة، فإن شبح الاحتجاج يخيم على أجوائه، خاصة أن بعض الجمعيات، وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تعتبر أن المنتدى سيكون فرصة سانحة للاحتجاج على مسلسل التضييق على أنشطتها الذي عانت منه مؤخرا (منع مخيمات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، منع مخيمات منظمة العفو الدولية، منع ندوة لجمعية الحقوق الرقمية..)، فضلا عن التشكيك في ذمتها المالية. وهذا يعني أن المغرب الذي يراهن على تحسين صورته بتنظيم هذا المنتدى سيكون أمام محك حقيقي إذا حولت الجمعية المغربية المنتدى إلى مسرح للاحتجاج..

لقد بذل المنظمون جهودا كبيرة، حيث تم تحديد البرنامج بدقة، وإشراك الجمعيات، كما جرى حجز مراكز الاستقبال والفنادق، وحصر لائحة المشاركين. وتوفير اللوجستيك المرافق للمنتدى، والتنسيق مع والي جهة مراكش، وتعبئة أجهزة الأمن. غير أن هذا الجهد ينبغي أن ينصب على جميع الفاعلين والحساسيات، والسماح لها بالتعبير عن مواقفها، في اتجاه أن يتحول هذا المنتدى إلى «برنامج وطني» لاستيعاب مقترحات وملاحظات الجميع. وهذا ما سيعزز مساهمة المغرب في تحديث وتطوير منظومة حقوق الإنسان في بعدها الكوني، وذلك بالانهماك على تحسين العلاقة بالمجتمع المدني ومرافقة حركيته والإنصات إلى مطالبه دون إقصاء، ذلك أن القوانين والتشريعات الحقوقية عبر العالم لا تكفي وحدها لبناء «مجتمع حقوق الإنسان»، بل يعتبر دور الحكومات والدول حاسما في تدبير المسألة الحقوقية.

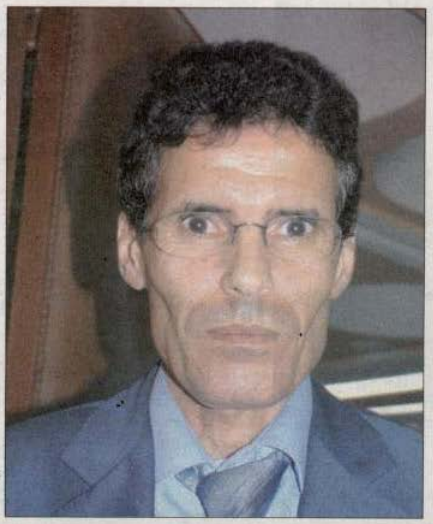

المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

منتدى جهوي حول الحقيقة والتاريخ و الذاكرة على ضوء حقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور، يومي 17 أكتوبر 2014 بدار الثقافة بمدينة الحسيمة ،الدورة الأولى للمنتدى الجهوي حول الحقيقة والتاريخ و الذاكرة على ضوء حقوق الإنسان، وذلك في إطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر نونبر المقبل.

ويتمثل الهدف العام لهذا المنتدى الجهوي في تقييم وتقاسم منجزات التجربة المغربية للعدالة الانتقالية في مجالات كشف الحقيقة وكتابة التاريخ وحفظ الذاكرة الجماعية بالإضافة إلى الوقوف عند مدى استجابتها لحاجة مجتمعية في توفير الآليات والضمانات الضرورية للحيلولة دون تكرار انتهاكات الماضي والتأسيس لإعمال الكرامة والمساواة والديمقراطية وسيادة القانون.

كما يسعى المنتدى بشكل خاصة إلى دراسة و تحليل حصيلة هذه التجربة وإعداد حصيلة عامة حول تجارب المؤسسات و الجمعيات العاملة في مجالات الاهتمام بالتراث و التحافة و تدوين التاريخ و حفظ الذاكرة بالإضافة إلى مناقشة السبل المتاحة لإحداث آلية تكميلية للتعاطي مع حفظ الذاكرة و جبر الضرر الجماعي كسبيل لتعزيز رصيد العمل المنجز بالنسبة لجهة الريف .

وشهد المنتدى مشاركة ممثلين عن السلطات المحلية و البرلمانيين و المنتخبين والمنتخبات المحليين والجامعة والمؤسسات والجمعيات والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الفاعلين الجمعويين والاجتماعيين والشباب والفنانين والطلبة والصحفيين.

وينتظم المنتدى الجهوي في ثلاثة فعاليات أساسية : فالإضافة إلى الندوة العلمية التي سيقدم خلالها العديد من الأساتذة الباحثين وجهات نظرهم حول أهم الإشكاليات التي يطرحها موضوع : ´ الحقيقة والتاريخ و الذاكرة على ضوء حقوق الإنسان ˋ، سيتم خلال المنتدى تنظيم مجموعة من الورشات الموضوعاتية سيتم خلالها العمل في إطار ثلاث مجموعات للاشتغال على محاور متطلبات المحافظة على الذاكرة الجماعية، رهانات كتابة جديدة لتاريخ المغرب الراهن، والحق في الحقيقة، علاوة على تنظيم مجموعة من الأنشطة الفنية والثقافية التي سيتم تنظيمها على شكل تظاهرات فنية متنوعة تشمل ´ الموسيقى، المسرح، معرض للكتاب، معرض تشكيلي، عرض فيلم وثائقي... ˋ.

http://www.telegramrif.com/display_news.php?id=3794

المغرب أمام امتحان حقوق الإنسان

تستضيف مدينة مراكش المغربية، في نوفمبر المقبل، الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وترى الدولة المغربية، في استضافة، هذا الحدث الدولي اعترافاً دولياً بما حققته في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وخصوصاً على مستوى التعديلات الدستورية التي عرفها المغرب عام 2011. حيث أفرد الدستور الحالي للمغرب باباً خاصاً بـ"الحريات والحقوق الأساسية"، من 21 فصلاً تخص جميع الحريات، من العامة إلى الخاصة والفردية، عدا الفصول الأخرى المتضمنة في باقي أبواب الدستور. كما توجد في المغرب هيئات رسمية عديدة تعمل في مجال حقوق الإنسان، مثل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ومؤسسة الوسيط، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. وكلها وجدت بهدف الدفاع عن المقاربة الرسمية في مجال حقوق الإنسان ولترويج صورة المغرب الحقوقية في الخارج.

وعلى المستوى الرسمي، تعمل السلطة في المغرب على أن تجعل من هذا المنتدى منصة عالمية للحديث عن "النموذج المغربي" في مجال حقوق الإنسان، ولتسويق صورة عن حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في المغرب، مقارنة مع بؤر التوتر المشتعلة في أكثر من منطقة.

وقد حاول المغرب في العقدين الماضيين تلميع صورته في مجال حقوق الإنسان، عندما أسس "هيئة الإنصاف والمصالحة"، لتصفية إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، والتي توصف في المغرب بـ"سنوات الجمر والرصاص". وعملت الدولة، خلال العقدين الماضيين على سن قوانين الحد من الانتهاكات مستقبلاً، وأخرى لتجريم التعذيب، أو لتوسيع هامش الحريات العامة، وخصوصاً حرية الرأي والتعبير والتظاهر.

ومن أجل ربح رهان تنظيم الملتقى الدولي، سعت السلطة إلى تعبئة هيئات عديدة في المجتمع المدني المغربي، لتوحيد خطابها عن حقوق الإنسان في المغرب، أمام الحضور الكثيف المنتظر من جميع أنحاء العالم، وتم تعيين شخصية محسوبة على القصر الملكي، هو أحمد أخشيشن، عضو المكتب السياسي للحزب الذي أسسه فؤاد عالي الهمة، مستشار وصديق الملك محمد السادس، ليرأس لجنة الإعداد والتنسيق للحدث، ووضعت رهن إشارته ميزانية ضخمة، أكثر من 12 مليون يورو.

لكن، على مستوى الواقع والتطبيق، تبرز تحديات عدة أمام نجاح هذا الملتقى، تتمثل في الخروق التي ما زالت السلطات المغربية تقدم عليها في مجال حقوق الإنسان، كان جديدها التضييق والقمع والمنع الذي تعرضت له أنشطة ثقافية وحقوقية عديدة، كانت تعتزم تنظيمها منظمات من المجتمع المدني، تعنى بالدفاع وحماية حقوق الإنسان، بل وطال المنع حتى أنشطة منظمة العفو الدولية "أمنستي"، كانت تنوي تنظيمها في المغرب. كما رفضت السلطات، أخيراً، الترخيص لهيئات حزبية ومدنية ونقابية، لها خطابات سياسية مختلفة عن التي يتم ترويجها رسمياً.

رفضت السلطات المغربية، أخيراً، الترخيص لهيئات حزبية ومدنية ونقابية، لها خطابات سياسية مختلفة عن التي يتم ترويجها رسمياً

وعلى الطرف الآخر، تسعى هيئات حقوقية عديدة، مغربية ودولية، مناهضة لسياسة الدولة المغربية في مجال الحقوق والحريات، إلى تحويل المنتدى إلى منصةٍ، للترافع عن رؤيتها ومقاربتها لوضعية حقوق الإنسان في المغرب. فقد أعلنت الهيئة الحقوقية لجماعة "العدل والإحسان"، وهي أكبر جماعة إسلامية مغربية عن مقاطعتها الملتقى، احتجاجاً على ما تصفه بتردي الوضع الحقوقي في المغرب، وتحسباً لإمكانية حضور محسوبين على الكيان الصهيوني أشغاله. أما "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، وهي أكبر هيئة حقوقية مغربية تحظى بمصداقية دولية في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات في المغرب، فما زالت تتحفظ على مشاركتها في المنتدى، وتساندها في موقفها هيئات حقوقية ذات مصداقية، مثل "العصبة المغربية لحقوق الإنسان"، احتجاجاً على ما تصفه بـ"الهجوم الممنهج" للسلطة على المنظمات الحقوقية وناشطي حقوق الإنسان في المغرب.

لقد باتت حقوق الإنسان محوراً في السياسة والعلاقات الدولية، واحترامها أصبح شرطاً لمنح القروض والتمويلات، خصوصاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي حالة المغرب، أصبح ملف حقوق الإنسان ورقة حاضرة بقوة في قضية النزاع في الصحراء الغربية، يسعى كل طرف أن يحقق من ورائها مكاسب سياسية وإعلامية، حيث تتهم جبهة بوليساريو المغرب بعدم احترام حقوق الإنسان في "الأقاليم المتنازع عليها"، ويتهم المغرب "بوليساريو" بـ"احتجاز" اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف في الجنوب الجزائري. لذلك، سيجد المغرب الرسمي نفسه على أبواب امتحان عسير، في أثناء انعقاد المنتدى، تخوفاً من نتائج عكسية له على الصورة التي يحاول ترويجها خارجياً. كما سيضع المنتدى المغرب أمام اختبار قدرته على استيعاب الأصوات المنتقدة والمعارضة داخله، خصوصاً المدافعين عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، والمدافعين عن الحقوق اللغوية والإثنية والاقتصادية والحرية الفردية وحرية المعتقد، وناشطي حرية الرأي والتعبير والحريات العامة، وحالات القمع والانتهاكات والتعذيب والموت عند الشرطة، وداخل السجون.

لكن، أكبر تحدٍ ورهان سيواجه السلطة في المغرب، في أثناء تنظيم المنتدى، هو فرض احترام الخصوصيات الثقافية والدينية في مجال حقوق الإنسان، بعيداً عمّا تنص عليه المرجعيات والمعايير الكونية في المجال نفسه، وهي الرؤية التي يقوم عليها "الاستثناء المغربي"، الذي يروجه الخطاب الرسمي للدولة المغربية.

وسيعتمد المغرب في تغليب هذه المقاربة على الشعور الذي تحس به بعض دول الجنوب الساعية إلى التحرر من المركزية الأوروبية والأميركية. لكن، إلى أي حد سيمكن لأصحاب هذه المقاربة أن يفرضوا تصورهم على ما هو كوني، في مجالٍ معاييرُه ومرجعياته، تسمو فوق كل القوانين المحلية، وتتجاوز الخصوصيات الثقافية والدينية؟

http://www.day-news.net/middle-east/76051.html

http://www.alaraby.co.uk/opinion/e491d59b-70b2-49e0-ab7e-fa276677e668

"الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان" محور المنتدى الجهوي لحقوق الإنسان

شكل موضوع "الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان" محور الدورة الأولى للمنتدى الجهوي الذي نظم من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناضور على امتداد يومين (17و18) من الشهر الجاري بدار الثقافة بالحسيمة.

أشغال هذا المنتدى تم تأطيرها من قبل مجموعة من الأساتذة والمهتمين بالموضوع المطروح للنقاش وذلك من خلال استعراض وتقييم تجربة العدالة الإنتقالية على صعيد الكشف عن الحقيقة وتدبير كتابة التاريخ وحفظ الذاكرة، وقبل انطلاق أشغال هذا المنتدى تقدمت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناضور الأستاذة سعاد الإدريسي بكلمة رحبت فيها بالحضور الكريم والأساتذة الذين سيشرفون على تأطير أشغال هذا المنتدى،لتنتقل بعد ذلك للحديث عن السياق الذي يأتي فيه تنظيم هذا المنتدى،حيث أشارت أنه يأتي في إطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر نونبر المقبل،كما أن المنتدى يروم إلى فتح أوراش للتداول حول أهم الأسئلة التي رافقت التجربة المغربية للعدالة الإنتقالية في ترابطها بمسار البناء الديمقراطي،وذلك عبر تقييم هذه التجربة ومساءلة منجزها في مجالات كشف الحقيقة وكتابة التاريخ وحفظ الذاكرة.

هذا وقالت رئيسة اللجنة في معرض حديثها عن التجربة المغربية للعدالة الإنتقالية،أن هذه الأخيرة أولت عناية خاصة لقضية الكشف عن الحقيقة ،كما عملت على وضع آليات ساهمت في استعادة جزء كبير من تاريخ الذاكرة الجماعية،إذ منذ نشر التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة قام المغرب بالإنخراط في ديناميات عديدة لإعادة كتابة التاريخ الراهن وحفظ الذاكرة وتثمين الأرشيف خاصة المتعلق بالفترة الممتدة ما بين 1956 و 1999،وكذا دعم تدريس تاريخ الزمن،والشروع في إحداث متاحف وطنية وجهوية،منها متحف الريف.

أشغال الجلسة العامة الأولى الصباحية كانت حول :"الحقيقة والحق في معرفة ماضي انتهاكات حقوق الانسان"،ساهم في تأطيرها الأستاذ إسماعيل الجباري الكرفطي بمداخلة في موضوع"الحقيقة والمصالحة والإفلات من العقاب" الذي تحدث عن التجربة المغربية للعدالة الإنتقالية ،حيث أشار أن هيئة الإنصاف والمصالحة قدمت مجموعة من الخطوات إلى الأمام لكنها تركت ملفات عالقة،وقدمت الحقيقة بشكل مجزء مما أثر على الديمقراطية في المغرب وفتح الباب للإفلات من العقاب.

المداخلة الثانية للأستاذ أحمد الزينبي كانت تحت عنوان :"العدالة الإنتقالية من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة" تحت عبرها مسار هيئة الإنصاف والمصالحة وقام بتقييمها باستناده إلى أربعة مداخل والتي تتمثل في مدخل الحقيقة،مدخل العدالة،مدخل جبر الأضرار من خلال تقديمه لمجموعة من الأرقام تتعلق بالتعويضات التي حصل عليها مجموعة من الضحايا و بما تم تنفيذه من إصلاحات مؤسساتية والتي وردت كتوصيات في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

الأستاذ مصطفى وعزيز وفي مداخلة تحت عنوان "مفهوم جبر الضرر الفردي في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة"قام باستعراض مسار العدالة الانتقالية انطلاقا من بداية التسعينات مع تأسيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وإطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين مرورا عبر الدور الذي لعبته هيئة التحكيم المستقلة أواخر التسعينات في تعويض مجموعة من ضحايا الإختفاء القسري وصولا إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وجبر الضرر الفردي من تعويضات وتسوية إدارية الذي استفاد منه ضحايا الإنتهاكات الجسيمة،أما المداخلة الأخيرة للأستاذ عبد الواحد الأثير فاستعرض صاحبها مجموعة من خصائص تجربة العدالة الإنتقالية بالمغرب ومجموعة من الدروس التي استخلصت من هذه التجربة.

الجلسة العامة المسائية تطرقت لموضوع "التاريخ وحفظ الذاكرة في ضوء حقوق الإنسان"،وتضمنت مداخلتين:الأولى كانت تحت عنوان"التاريخ والذاكرة" للأستاذ محمد حبيدة،حاول من خلالها شرح مفاهيم الذاكرة والتاريخ انطلاقا من مجموعة من المصادر خاصة الفرنسية منها ومتأسفا عن أن رصيد المغاربة بخصوص التأليف بهذه المفاهيم يظل قليلا جدا،بعد ذلك قام باستعراض بعض خصائص الذاكرة المغربية،أما المداخلة الثانية فتحدث عبرها الأستاذ عبد الحق عندليب عن الحق في الحقيقة وحفظ الذاكرة باعتبارهما من مرتكزات العدالة الإنتقالية،ومستعرضا لمجموعة من المبادرات التي قام بها المركز المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف،في مجال الكشف عن الحقيقة وحفظ ذاكرة الضحايا،ومتحدثا أيضا عن المناظرة الوطنية الأولى حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

http://www.telegramrif.com/display_news.php?id=3794

اليوم الأول من أشغال "الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان"تضمن أيضا تقديم كتاب "حتى لا ننسى ذاكرتنا" الذي يدخل في نطاق حفظ الذاكرة بالريف بحكم تضمينه لمجموعة من الشهادات لبعض ضحايا أحداث الريف 58-59 وأحداث 84،وقد تكلف الأستاذ أحمد البلعيشي بتقديم قراءة في هذا الكتاب .

اليوم الثاني من هذه الدورة وفي الفترة الصباحية عرفت استعراض وتقديم تجارب بعض الجمعيات العاملة بالريف والدور الذي لعبته في حفظ الذاكرة،من خلال جمع العديد من شهادات ضحايا الإنتهاكات وتوثيقها،هذا بالإضافة إلى استعراض مجموعة من المواقع التاريخية المتواجدة بالريف والتعريف بها للحاضرين،مع الإشارة إلى بعض الإكراهات التي صدفت تجربتهم هذه.

بعد ذلك وفي إطار أشغال الجلسة العامة المسائية تم تنظيم ورشتين بخصوص الموضوع المطروح للنقاش،الأولى تمحورت حول "الذاكرة والتاريخ"،في حين كانت الورشة الثانية حول موضوع" الحقيقة في ضوء نظرية تجربة العدالة الإنتقالية"،الورشتين كانتا بهدف إشراك مختلف الحاضرين في تقديم مجموعة من التوصيات التي من المتوقع أن يتم طرحها في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر نونبر المقبل.

هذا وقد ختمت أشغال الدورة الأولى للمنتدى الجهوي حول" الحقيقة،التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان" بتقديم ميثاق الحسيمة حول الحقيقة التاريخ والذاكرة،ليتم بعد ذلك بتنظيم زيارة لمشروع متحف الريف المتواجد بساحة الباشوية سابقا بالحسيمة.

ملفات و تحقيقات : بمشاركة أزغنغانية.. منتدى جهوي حول الحقيقة، التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان

أكد أحمد توفيق الزينبي مدير النهوض بحقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة 17 أكتوبر الجاري بالحسيمة، أن البناء الديمقراطي يتطلب انخراط كافة الفاعلين الاجتماعيين بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وعموم المواطنين.

وأوضح السيد الزينبي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش المنتدى الجهوي حول "الحقيقة، التاريخ والذاكرة على ضوء حقوق الإنسان"، أن هذه المهمة ليست موكولة للدولة وحدها، بل إنها تتطلب انخراط كافة الفاعلين الاجتماعيين.

وبخصوص القيمة المضافة للتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، قال الزينبي إن خصوصية هذه التجربة، التي ترتكز على أربعة محاور أساسية (الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم تكرار انتهاكات الماضي)، تكمن في كونها نابعة من المجتمع المدني.

وأشار إلى أن المغرب راكم اليوم عدة مكتسبات ونقط قوة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وهو ما أثار اهتمام بعض الدول لاستلهام النموذج المغربي.

من جانبها، سجلت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور سعاد الإدريسي أن تنظيم هذا المنتدى الجهوي يتزامن مع الذكرى العاشرة لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، ما يمثل فرصة للوقوف على حصيلة هذه التجربة، وتسليط الضوء بشكل موضوعي حول إنجازاتها، وتعزيز الحقوق والمكتسبات وتصحيح الاختلالات المسجلة.

وتابعت أن المغرب عرف منذ سنوات التسعينيات دينامية كبيرة على المستوى السياسي والاجتماعي وفي مجال حقوق الإنسان، وهو ما توج بإطلاق مبادرات تهدف إلى توسيع الحريات وترسيخ المرجعية العالمية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن سلسلة من المشاريع الرامية إلى حفظ الذاكرة رأت النور مؤخرا بمنطقة الريف.

واعتبر الجامعي إسماعيل الجباري الكرفطي من جهته أن النقاش حول حقوق الإنسان لم ينته بعد، على اعتبار أن عددا هاما من القضايا لا زالت عالقة وأن كثيرا من التحديات ينبغي رفعها.

ويمثل هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمراكش أواخر نونبر المقبل، مناسبة لإبراز المحاور الأساسية التي سيناقشها المشاركون في هذا الحدث، كما يروم فتح نقاش حول أهم الأسئلة التي رافقت التجربة المغربية للعدالة الانتقالية في ترابطها بمسار البناء الديمقراطي.

وعلى هامش المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سينظم بمراكش، ستقدم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناظور تجارب الجمعيات الحقوقية والتنموية العاملة في مجال تدوين التاريخ الشفوي وحفظ الذاكرة. كما ستنظم معرضا لمنتجات تعاونيات منطقة الريف في مجال الاقتصاد التضامني.

عدسة: أسامة رشيدي – الحسيمة

http://www.segangan.net/modules/news/article.php?storyid=7105

الحسيمة: منتدى جهوي حول الحقيقة ،التاريخ والذاكرة

17:48:00 17/10/2014

حجم الخط:

http://www.altpresse.com/%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D9%88%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9/8725-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9%3A-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%8C%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9.html

La 2-ème édition de la Master Class Cinéma et droits de l'Homme, du 27 octobre au 1er novembre, à Rabat

Rabat, 21 oct. 2014 (MAP) - La 2-ème édition de la Master Class Cinéma et droits de l'Homme, initiée par l'Association des Rencontres Méditerranéennes du Cinéma et des Droits de l'Homme (ARMCDH), se déroulera du 27 octobre au 1er novembre prochain à Rabat. La Master Class, appuyée par l'European Endowment for Democracy (EED), s'assigne pour objectifs de "susciter les vocations artistiques des étudiants en les faisant profiter des expériences des maîtres chevronnés, en matière de réalisation et du processus créatif d'un film", indique l'Association dans un communiqué. La Master class se tiendra au sein des facultés, des écoles publiques ou privées et des lycées, en collaboration avec l'Ecole de Gouvernance et d'Economie (EGE – Rabat), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Centre cinématographique marocain (CCM). Lors de cette rencontre, il sera question du parcours cinématographique du réalisateur tunisien Nouri Bouzid, à partir des thématiques de droits humains traitées dans ses œuvres. Ainsi, cinq de ses longs-métrages seront projetés : "L'Homme des cendres", le 27 octobre 2014, "Bezness", le 28 octobre, "Poupées d'argile", le 29 octobre, "Making-of ", le 30 octobre, "Millefeuille", le 31 octobre. Les projections, du 27 au 29 octobre, ainsi que celles du 31 du même mois, auront lieu à l'amphithéâtre de l'EGE, alors que la Master class du 1er novembre avec Nouri Bouzid se tiendra à la salle Bahnini-ministère de la Culture. L'ARMCDH, créée en 2010, a pour mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma et organise quatre événements principaux par an, en l'occurrence les Jeudis du Cinéma et des droits de l'Homme, le dernier jeudi de chaque mois, les matinées enfants, la Master class du cinéma et des droits de l'Homme organisée trimestriellement, la Nuit Blanche du Cinéma et des Droits de l'Homme, ainsi que les Rencontres Méditerranéennes du Cinéma et des Droits de l'Homme.

http://www.menara.ma/fr/2014/10/21/1417233-la-2-%C3%A8me-%C3%A9dition-de-la-master-class-cin%C3%A9ma-et-droits-de-l%E2%80%99homme-du-27-octobre-au-1er-novembre-%C3%A0-rabat.html

La presse électronique enfin reconnue

Maroc › Maroc › h24info.ma | Publié le 22/10/2014 | 07h45 | H24info

Mustapha EL Khalfi. ©DR

Partager 2 Tweeter 3 g+1 0 Share 0 Pin it Share

C'est l'un des points phares de la réforme du Code de la presse, dont le texte a été présenté à Tanger le 18 octobre dernier par le ministre de la Communication.

Mustapha El Khalfi, ministre de la Communication avait promis un code de la presse moderne. Avec un chapitre entier consacré à la presse électronique le projet de réforme a fait un grand pas dans ce sens. Le texte a été présenté le 18 octobre dernier à la Maison de la presse de Tanger.

En plus de donner droit de cité aux médias électroniques, il définit les grandes lignes de leur activité: contenu, publicité, modération etc. Premier constat, les secteurs de la presse électronique et de la presse écrite seront soumis aux mêmes règles. Les sites seront ainsi amenés à publier les données relatives à leur audience.

Autre promesse tenue par El Khalfi, la fin des peines de prison pour les journalistes. Une mesure inspirée des remarques formulées dans ce sens par la fédération des éditeurs de journaux (FMEJ) et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), qui ont participé à l'élaboration du texte qui rentrera sous peu dans le circuit législatif.

http://www.h24info.ma/maroc/la-presse-electronique-enfin-reconnue/28061